

مهندسو الاقتصاد الخفي: دراسة تحليلية لدورهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

د. صالح موسى أبكر مطر¹

¹ أستاذ الاقتصاد المساعد، كلية الاقتصاد والدراسات التجارية، جامعة كردفان، السودان

HNSJ, 2025, 6(11); <https://doi.org/10.53796/hnsj611/2>

المعرف العلمي العربي للأبحاث: <https://arsri.org/10000/611/2>

تاريخ النشر: 2025/11/01م

تاريخ القبول: 2025/10/15م

تاريخ الاستقبال: 2025/10/07م

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور "مهندسي الاقتصاد الخفي" كفاعلين رئيسيين في تشكيل وتوجيه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتأثيرهم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يُعرّف مهندسو الاقتصاد الخفي بأنهم الأفراد أو الجماعات الذين يمتلكون القدرة على تنظيم وتنسيق وتوجيه الأنشطة الاقتصادية خارج الإطار الرسمي للدولة، من خلال شبكات معقدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. تستخدم الدراسة منهجية مختلطة تجمع بين التحليل الكمي والنوعي، حيث تم جمع البيانات من 156 مهندساً للاقتصاد الخفي في 12 دولة مختلفة، بالإضافة إلى إجراء 89 مقابلة متعمقة و15 دراسة حالة تفصيلية. تكشف النتائج أن مهندسي الاقتصاد الخفي يلعبون أدواراً متعددة ومعقدة تشمل: الوساطة المالية، وتنظيم الأسواق، وتوفير الخدمات اللوجستية، وإدارة المخاطر، وتسهيل التجارة عبر الحدود. تشير النتائج إلى أن هؤلاء المهندسين يساهمون في خلق فرص عمل لحوالي 2.3 مليار شخص عالمياً، ويديرون تدفقات مالية تقدر بـ 13.2 تريليون دولار سنوياً. كما تظهر الدراسة أن مهندسي الاقتصاد الخفي يطورون آليات مبتكرة للتمويل والتأمين والتسويق تتجاوز في كثير من الأحيان الحلول المتاحة في القطاع الرسمي. توصي الدراسة بضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التقليدية لتشمل فهماً أعمق لدور هؤلاء المهندسين، وتطوير آليات للتعاون والتكامل بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي بدلاً من التركيز على القمع والإقصاء.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، مهندسو الاقتصاد، القطاع غير الرسمي، التنمية الاقتصادية، الشبكات الاجتماعية، الابتكار المالي

RESEARCH TITLE

Engineers of the Hidden Economy: An Analytical Study of Their Role in Economic and Social Development

Abstract

This study aims to analyze the role of “shadow economy engineers” as key actors in shaping and directing informal economic activities and their impact on economic and social development. Shadow economy engineers are defined as individuals or groups who possess the ability to organize, coordinate, and direct economic activities outside the formal framework of the state, through complex networks of social and economic relationships. The study employs a mixed methodology combining quantitative and qualitative analysis, with data collected from 156 shadow economy engineers across 12 different countries, in addition to conducting 89 in-depth interviews and 15 detailed case studies. The findings reveal that shadow economy engineers play multiple and complex roles including: financial intermediation, market organization, logistics services provision, risk management, and facilitating cross-border trade. Results indicate that these engineers contribute to creating employment opportunities for approximately 2.3 billion people globally and manage financial flows estimated at \$13.2 trillion annually. The study also shows that shadow economy engineers develop innovative mechanisms for financing, insurance, and marketing that often surpass solutions available in the formal sector. The study recommends the need to reconsider traditional economic policies to include a deeper understanding of these engineers’ roles, and to develop mechanisms for cooperation and integration between formal and informal economies rather than focusing on suppression and exclusion.

Key Words: Shadow Economy, Economy Engineers, Informal Sector, Economic Development, Social Networks, Financial Innovation.

1. المقدمة

1.1 السياق العام وأهمية الدراسة

يشكل الاقتصاد الخفي أو غير الرسمي جزءاً كبيراً وامتامياً من النشاط الاقتصادي العالمي، حيث تشير التقديرات إلى أنه يمثل حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويوظف أكثر من 2.6 مليار شخص حول العالم¹. هذا القطاع، الذي كان يُنظر إليه تقليدياً كظاهرة هامشية أو مؤقتة، أصبح يُعترف به الآن كمكون أساسي ودائم في الهيكل الاقتصادي العالمي². رغم هذه الأهمية الكبيرة، لا يزال فهمنا لآليات عمل هذا القطاع وخاصة للفاعلين الرئيسيين الذين يقودونه وينظمونه محدوداً نسبياً³.

في قلب هذا النظام المعقد، يبرز دور ما نطلق عليه "مهندسي الاقتصاد الخفي" - وهم الأفراد أو الجماعات الذين يمتلكون القدرة الاستثنائية على تنظيم وتنسيق وتوجيه الأنشطة الاقتصادية خارج الإطار الرسمي للدولة⁴. هؤلاء المهندسون ليسوا مجرد مشاركين في الاقتصاد الخفي، بل هم المعماريون الحقيقيون لهذا النظام، الذين يصممون ويطورون الآليات والهيكل التي تمكن من تشغيل شبكات اقتصادية معقدة دون الاعتماد على المؤسسات الرسمية⁵.

تكمُن أهمية دراسة مهندسي الاقتصاد الخفي في عدة جوانب مترابطة. أولاً، من الناحية الأكاديمية، تساهم هذه الدراسة في سد فجوة معرفية مهمة في الأدبيات الاقتصادية التي ركزت تقليدياً على تحليل الاقتصاد الرسمي وأهملت إلى حد كبير الديناميكيات المعقدة للاقتصاد غير الرسمي⁶. ثانياً، من الناحية السياسية، توفر فهماً أعمق لطبيعة التحديات التي تواجه الحكومات في محاولاتها لإدماج غير الرسمي أو تنظيمه⁷. ثالثاً، من الناحية التنموية، تكشف عن إمكانيات هائلة للاستفادة من الخبرات والابتكارات المطورة في الاقتصاد الخفي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁸.

2.1 التطور التاريخي لمفهوم الاقتصاد الخفي

شهد مفهوم الاقتصاد الخفي تطوراً كبيراً منذ ظهوره الأول في الأدبيات الاقتصادية في السبعينيات من القرن الماضي. في البداية، ركز الباحثون على الجوانب الكمية للظاهرة، محاولين قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي⁹. هذا النهج الكمي، رغم أهميته، أغفل إلى حد كبير الجوانب النوعية والديناميكيات الداخلية لهذا القطاع¹⁰.

في الثمانينيات والتسعينيات، بدأ الباحثون في التركيز أكثر على الجوانب المؤسسية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي¹¹. ظهرت دراسات مهمة حول دور الشبكات الاجتماعية، والثقة، والمعايير الاجتماعية في تنظيم النشاط الاقتصادي خارج الإطار الرسمي¹². هذا التطور في الفهم أدى إلى إدراك أن الاقتصاد غير الرسمي ليس مجرد نسخة مصغرة أو بدائية من الاقتصاد الرسمي، بل نظام معقد له منطق وآلياته الخاصة¹³.

في العقد الأخيرين، شهد المجال تطوراً نحو فهم أكثر تعقيداً ودقة للاقتصاد غير الرسمي¹⁴. بدأ الباحثون في التركيز على الفاعلين الرئيسيين في هذا القطاع وخاصة أولئك الذين يلعبون أدواراً قيادية وتنظيمية¹⁵. من هنا نشأ مفهوم "مهندسي الاقتصاد الخفي" كإطار تحليلي جديد لفهم كيفية تنظيم وإدارة الأنشطة الاقتصادية المعقدة خارج الإطار الرسمي¹⁶.

3.1 التحديات المعاصرة في فهم الاقتصاد الخفي

تواجه الدراسات المعاصرة للاقتصاد الخفي عدة تحديات منهجية ونظرية مهمة. التحدي الأول هو صعوبة الوصول إلى البيانات الموثوقة حول الأنشطة التي تتم بطبيعتها خارج الأنظمة الرسمية للمراقبة والتسجيل¹⁷. هذا التحدي يتطلب تطوير منهجيات بحثية مبتكرة تعتمد على مصادر متنوعة للمعلومات وتقنيات متقدمة للتحليل¹⁸.

التحدي الثاني هو التعقيد المتزايد للاقتصاد الخفي في عصر العولمة والتكنولوجيا الرقمية¹⁹. الشبكات الاقتصادية غير الرسمية اليوم تمتد عبر الحدود الوطنية وتستخدم تقنيات متطورة للتواصل والتنسيق، مما يجعل دراستها وفهمها أكثر تعقيداً²⁰. التحدي الثالث هو الحاجة لتطوير أطر نظرية جديدة تتجاوز النماذج التقليدية للاقتصاد الرسمي وتأخذ في الاعتبار الخصائص الفريدة للاقتصاد غير الرسمي²¹.

التحدي الرابع هو التوازن بين الحاجة للفهم العلمي الموضوعي والاعتبارات الأخلاقية والقانونية المرتبطة بدراسة أنشطة قد تكون غير قانونية أو مثيرة للجدل²². هذا التحدي يتطلب تطوير مبادئ أخلاقية واضحة للبحث في هذا المجال وضمان حماية المشاركين في الدراسات²³.

4.1 أهداف الدراسة وأسئلة البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق فهم شامل ومتعمق لدور مهندسي الاقتصاد الخفي في تشكيل وتوجيه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وتأثيرهم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. الهدف الأول هو تطوير تعريف دقيق ومفصل لمفهوم "مهندس الاقتصاد الخفي" وتحديد الخصائص والسمات التي تميز هذه الفئة عن غيرها من الفاعلين في الاقتصاد غير الرسمي²⁴.

الهدف الثاني هو تحليل الأدوار والوظائف المختلفة التي يؤديها مهندسو الاقتصاد الخفي، وفهم الآليات والاستراتيجيات التي يستخدمونها لتنظيم وتنسيق الأنشطة الاقتصادية المعقدة²⁵. الهدف الثالث هو قياس وتقييم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأنشطة هؤلاء المهندسين، سواء الإيجابية منها أو السلبية²⁶.

الهدف الرابع هو استكشاف طبيعة العلاقة والتفاعل بين مهندسي الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، وتحديد نقاط التقاطع والتكامل والتنافس²⁷. الهدف الخامس هو تطوير توصيات سياسية مبنية على الأدلة لتحسين التعامل مع الاقتصاد غير الرسمي والاستفادة من إمكانياته في تعزيز التنمية²⁸.

تسعى الدراسة للإجابة على عدة أسئلة بحثية رئيسية. السؤال الأول: من هم مهندسو الاقتصاد الخفي وما هي الخصائص والسمات التي تميزهم؟ السؤال الثاني: ما هي الأدوار والوظائف المختلفة التي يؤديها هؤلاء المهندسون في تنظيم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية؟ السؤال الثالث: ما هي الآليات والاستراتيجيات التي يستخدمونها لتحقيق أهدافهم الاقتصادية؟²⁹

السؤال الرابع: ما هي التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لأنشطة مهندسي الاقتصاد الخفي على المجتمعات المحلية والاقتصاد الوطني؟ السؤال الخامس: كيف يتفاعل مهندسو الاقتصاد الخفي مع الاقتصاد الرسمي والمؤسسات الحكومية؟ السؤال السادس: ما هي التحديات والفرص المستقبلية التي تواجه مهندسي الاقتصاد الخفي في ظل التطورات التكنولوجية والاقتصادية المعاصرة؟³⁰

5.1 المساهمة العلمية والأصالة

تساهم هذه الدراسة في الأدبيات العلمية من خلال عدة جوانب مبتكرة ومهمة. أولاً، تقدم إطاراً نظرياً جديداً لفهم الاقتصاد غير الرسمي من خلال التركيز على الفاعلين الرئيسيين الذين ينظمونه ويقودونه³¹. هذا الإطار يتجاوز النظرة التقليدية للاقتصاد غير الرسمي كمجموعة من الأنشطة المتناثرة إلى فهمه كنظام منظم ومعقد له قاداته ومهندسوه³².

ثانياً، تطور الدراسة منهجية بحثية مبتكرة تجمع بين التقنيات الكمية والنوعية لدراسة ظاهرة معقدة وحساسة³³. هذه المنهجية تتضمن تقنيات متقدمة لجمع البيانات من مصادر متعددة وتحليلها بطرق تضمن الموثوقية والصحة العلمية³⁴.

ثالثاً، تقدم الدراسة أدلة تجريبية واسعة النطاق حول دور مهندسي الاقتصاد الخفي، مما يساهم في سد فجوة مهمة في المعرفة العلمية³⁵.

رابعاً، تطور الدراسة مفاهيم وتصنيفات جديدة لفهم التنوع والتعقيد في أدوار ووظائف مهندسي الاقتصاد الخفي³⁶. هذه المفاهيم توفر أدوات تحليلية جديدة للباحثين وصناع السياسة لفهم هذه الظاهرة بشكل أفضل³⁷. خامساً، تقدم الدراسة رؤى جديدة حول إمكانيات التكامل والتعاون بين الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، مما يفتح آفاقاً جديدة للسياسات التنموية³⁸.

2. مراجعة الأدبيات

1.2 الأسس النظرية لدراسة الاقتصاد الخفي

تستند دراسة الاقتصاد الخفي إلى مجموعة متنوعة من النظريات الاقتصادية والاجتماعية التي تطورت عبر عقود من البحث الأكاديمي. النظرية الأساسية الأولى هي نظرية الاقتصاد المؤسسي الجديد (New Institutional Economics) التي طورها علماء مثل Douglass North و Oliver Williamson³⁹ هذه النظرية تؤكد على أهمية المؤسسات - سواء الرسمية أو غير الرسمية - في تشكيل السلوك الاقتصادي وتحديد تكاليف المعاملات⁴⁰.

في سياق الاقتصاد الخفي، تساعد نظرية الاقتصاد المؤسسي في فهم كيف تنشأ وتتطور المؤسسات غير الرسمية لتنظيم النشاط الاقتصادي خارج الإطار الرسمي للدولة⁴¹. مهندسو الاقتصاد الخفي، من هذا المنظور، هم المبتكرون والمطورون لهذه المؤسسات غير الرسمية، الذين يصممون القواعد والآليات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية في غياب الإنفاذ الحكومي⁴².

النظرية الثانية المهمة هي نظرية الشبكات الاجتماعية (Social Network Theory) التي تركز على كيفية تأثير البنية الاجتماعية على السلوك الاقتصادي⁴³. هذه النظرية، التي طورها علماء مثل Mark Granovetter و James Coleman، تؤكد على أن الأنشطة الاقتصادية "دمجة" (embedded) في الشبكات الاجتماعية وتتأثر بها بشكل كبير⁴⁴.

في سياق الاقتصاد الخفي، تلعب الشبكات الاجتماعية دوراً حاسماً في تنظيم الأنشطة وتسهيل التبادل⁴⁵. مهندسو الاقتصاد الخفي غالباً ما يكونون في مواقع مركزية في هذه الشبكات، مما يمنحهم القدرة على التحكم في تدفق المعلومات والموارد والفرص⁴⁶. هذا الموقع المركزي يتيح لهم لعب دور الوسيط والمنسقين للأنشطة الاقتصادية المعقدة⁴⁷.

النظرية الثالثة هي نظرية رأس المال الاجتماعي (Social Capital Theory) التي تركز على قيمة العلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة كمصادر اقتصادية⁴⁸. هذه النظرية، التي ساهم في تطويرها علماء مثل Robert Putnam و Pierre Bourdieu، تؤكد على أن الثقة والمعايير الاجتماعية والشبكات يمكن أن تقلل من تكاليف المعاملات وتسهل التعاون الاقتصادي⁴⁹.

مهندسو الاقتصاد الخفي غالباً ما يكونون ماهرين في بناء وإدارة رأس المال الاجتماعي⁵⁰. هم يستثمرون في بناء علاقات الثقة مع شركائهم وعملائهم، ويطورون سمعة للموثوقية والكفاءة، ويخلقون شبكات من الالتزامات المتبادلة التي تسهل الأنشطة الاقتصادية⁵¹. هذا الاستثمار في رأس المال الاجتماعي يمكنهم من تشغيل أنظمة اقتصادية معقدة دون الحاجة للاعتماد على الإنفاذ القانوني الرسمي⁵².

النظرية الرابعة المهمة هي نظرية الاقتصاد التطوري (Evolutionary Economics) التي تركز على كيفية تطور

وتكيف الأنظمة الاقتصادية عبر الزمن⁵³. هذه النظرية تؤكد على أهمية الابتكار والتعلم والتكيف في تشكيل الهياكل الاقتصادية⁵⁴. في سياق الاقتصاد الخفي، يمكن فهم مهندسي الاقتصاد الخفي كمبتكرين ومكثفين يطورون باستمرار حلولاً جديدة للتحديات الاقتصادية⁵⁵.

2.2 تطور مفهوم الاقتصاد غير الرسمي في الأدبيات

شهد مفهوم الاقتصاد غير الرسمي تطوراً كبيراً منذ ظهوره الأول في دراسة Keith Hart الرائدة عن غانا في عام 1973⁵⁶. في البداية، ركز الباحثون على تعريف الاقتصاد غير الرسمي من خلال ما يفنقر إليه مقارنة بالاقتصاد الرسمي: عدم التسجيل الرسمي، وعدم دفع الضرائب، وعدم الامتثال للقوانين العمالية⁵⁷. هذا النهج "السلبى" في التعريف، رغم فائدته في التمييز بين القطاعين، أغفل الخصائص الإيجابية والمميزة للاقتصاد غير الرسمي⁵⁸.

في الثمانينيات، بدأ الباحثون في تطوير فهم أكثر تعقيداً للاقتصاد غير الرسمي⁵⁹. ظهرت دراسات مهمة مثل أعمال Alejandro Portes وManuel Castells التي ركزت على الطبيعة الهيكلية للاقتصاد غير الرسمي وعلاقته بالاقتصاد العالمي⁶⁰. هذه الدراسات أكدت أن الاقتصاد غير الرسمي ليس مجرد بقايا من مرحلة ما قبل الحداثة، بل جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الحديث⁶¹.

في التسعينيات، شهد المجال تطوراً نحو فهم أكثر دقة للتنوع والتعقيد داخل الاقتصاد غير الرسمي⁶². ظهرت دراسات مثل أعمال Martha Chen وJan Breman التي ميزت بين أنواع مختلفة من الأنشطة غير الرسمية وأكدت على أهمية فهم السياق المحلي⁶³. هذا التطور أدى إلى إدراك أن الاقتصاد غير الرسمي ليس كتلة متجانسة، بل يتضمن طيفاً واسعاً من الأنشطة والفاعلين⁶⁴.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ الباحثون في التركيز أكثر على الجوانب الديناميكية والتفاعلية للاقتصاد غير الرسمي⁶⁵. ظهرت دراسات مهمة حول كيفية تفاعل الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي، وكيف تتطور الحدود بينهما عبر الزمن⁶⁶. هذا التطور أدى إلى فهم أكثر تعقيداً للعلاقة بين القطاعين كعلاقة تكاملية وتنافسية في نفس الوقت⁶⁷.

في العقد الأخير، شهد المجال تطوراً نحو التركيز على الفاعلين الرئيسيين في الاقتصاد غير الرسمي⁶⁸. بدأ الباحثون في دراسة أولئك الذين يلعبون أدواراً قيادية وتنظيمية في هذا القطاع، مما أدى إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل "رواد الأعمال غير الرسميين" و"منظمي الاقتصاد الخفي"⁶⁹. من هذا السياق نشأ مفهوم "مهندسي الاقتصاد الخفي" كتطوير لهذا الاتجاه البحثي⁷⁰.

3.2 الدراسات السابقة حول القيادة في الاقتصاد غير الرسمي

رغم أن معظم الدراسات السابقة ركزت على الاقتصاد غير الرسمي كظاهرة عامة، إلا أن هناك عدداً متزايداً من الدراسات التي تناولت دور القيادة والتنظيم في هذا القطاع. من أبرز هذه الدراسات كانت دراسة (1983) Sutti Ortiz حول "وسطاء التنمية" في كولومبيا، والتي حللت دور الأفراد الذين يربطون بين الاقتصاد المحلي والأسواق الوطنية والدولية⁷¹.

دراسة أخرى مهمة أجراها James Scott (1998) حول "رؤية الدولة (Seeing Like a State)" سلطت الضوء على كيفية تطوير الفاعلين المحليين لاستراتيجيات للتعامل مع محاولات الدولة لإضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية⁷². هذه الدراسة أكدت على وجود "مهندسين" محليين يطورون آليات معقدة للتكيف مع الضغوط الرسمية مع الحفاظ على استقلاليتهم⁷³.

في السياق الأفريقي، أجرى (1991) Janet MacGaffey دراسة رائدة حول "الاقتصاد الحقيقي لزاثير" ركزت على دور "رجال الأعمال السياسيين" الذين يديرون شبكات اقتصادية معقدة تمتد عبر الحدود⁷⁴. هذه الدراسة كشفت عن وجود فئة من المنظمين المهرة الذين يستطيعون تشغيل أنظمة اقتصادية متطورة في بيئات تتسم بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي⁷⁵.

في السياق الآسيوي، أجرى (1999) Aihwa Ong دراسة مهمة حول "المواطنة المرنة" ركزت على كيفية قيام رجال الأعمال الصينيين ببناء شبكات اقتصادية عابرة للحدود تتجاوز الأطر الوطنية التقليدية⁷⁶. هذه الدراسة أظهرت كيف يمكن للفاعلين الاقتصاديين تطوير استراتيجيات معقدة للاستفادة من الفرص في أنظمة قانونية واقتصادية متعددة⁷⁷.

في السياق اللاتيني الأمريكي، أجرى Alejandro Portes و Patricia Landolt (2000) دراسة شاملة حول "رأس المال الاجتماعي" في المجتمعات المهاجرة ركزت على دور "الوسطاء الثقافيين" الذين يسهلون الأنشطة الاقتصادية للمهاجرين⁷⁸. هذه الدراسة كشفت عن وجود شبكة من المنظمين المهرة الذين يطورون آليات مبتكرة للتمويل والتسويق والتوزيع⁷⁹.

4.2 النظريات المعاصرة حول التنظيم الاقتصادي غير الرسمي

شهدت السنوات الأخيرة تطوير عدة نظريات جديدة لفهم كيفية تنظيم الأنشطة الاقتصادية خارج الإطار الرسمي. النظرية الأولى هي نظرية "الحوكمة الشبكية" (Network Governance) "التي طورها Walter Powell وزملاؤه⁸⁰. هذه النظرية تؤكد على أن الشبكات يمكن أن تكون شكلاً فعالاً من أشكال التنظيم الاقتصادي، خاصة في البيئات التي تتسم بعدم اليقين والتعقيد⁸¹.

في سياق الاقتصاد الخفي، تساعد نظرية الحوكمة الشبكية في فهم كيف يمكن للمهندسين تنظيم أنشطة اقتصادية معقدة دون الاعتماد على الهياكل الهرمية التقليدية⁸². هؤلاء المهندسون يعملون كـ "عقد مركزية" في الشبكات، ينسقون الأنشطة ويسهلون التبادل بين الفاعلين المختلفين⁸³.

النظرية الثانية هي نظرية "الأسواق السياسية" (Political Markets) "التي طورها Jean-François Bayart وزملاؤه⁸⁴. هذه النظرية تركز على كيفية تداخل السلطة السياسية والاقتصادية في البيئات التي تتسم بضعف المؤسسات الرسمية⁸⁵. النظرية تؤكد على أن الفاعلين في هذه البيئات يطورون استراتيجيات معقدة للتنقل بين المجالات السياسية والاقتصادية⁸⁶.

مهندسو الاقتصاد الخفي، من هذا المنظور، هم فاعلون سياسيون-اقتصاديون يفهمون كيفية استخدام العلاقات السياسية لتحقيق أهداف اقتصادية والعكس⁸⁷. هم يطورون شبكات من العلاقات مع المسؤولين الحكوميين والسياسيين لحماية أنشطتهم وتوسيع نفوذهم⁸⁸.

النظرية الثالثة هي نظرية "الاقتصاد الأخلاقي" (Moral Economy) "التي طورها James Scott و E.P. Thompson⁸⁹. هذه النظرية تؤكد على أن الأنشطة الاقتصادية لا تحكمها فقط اعتبارات الربح والكفاءة، بل أيضاً المعايير الأخلاقية والاجتماعية⁹⁰. في سياق الاقتصاد الخفي، تساعد هذه النظرية في فهم كيف يوازن المهندسون بين تحقيق الأرباح والحفاظ على الشرعية الاجتماعية⁹¹.

النظرية الرابعة هي نظرية "الرأسمالية المتنوعة" (Varieties of Capitalism) "التي طورها Peter Hall و David

Soskice⁹² هذه النظرية تؤكد على وجود أشكال مختلفة من التنظيم الرأسمالي تتكيف مع السياقات المحلية المختلفة⁹³. في سياق الاقتصاد الخفي، يمكن فهم أنشطة المهندسين كشكل من أشكال "الرأسمالية غير الرسمية" التي تطورت للتكيف مع البيئات التي تتسم بضعف المؤسسات الرسمية⁹⁴.

5.2 فجوات في الأدبيات الموجودة

رغم الثراء النسبي في الأدبيات حول الاقتصاد غير الرسمي، إلا أن هناك عدة فجوات مهمة تحتاج إلى معالجة. الفجوة الأولى هي نقص الدراسات التي تركز بشكل مباشر على الفاعلين القياديين في الاقتصاد غير الرسمي⁹⁵. معظم الدراسات السابقة ركزت على الظاهرة العامة أو على المشاركين العاديين، مع إهمال نسبي لأولئك الذين يلعبون أدواراً تنظيمية وقيادية⁹⁶.

الفجوة الثانية هي نقص الدراسات المقارنة التي تحلل أوجه الشبه والاختلاف بين مهندسي الاقتصاد الخفي في سياقات جغرافية وثقافية مختلفة⁹⁷. هذا النقص يحد من قدرتنا على تطوير فهم شامل للظاهرة وتحديد الأنماط العامة مقابل الخصائص المحلية⁹⁸.

الفجوة الثالثة هي نقص الدراسات التي تحلل التأثيرات طويلة المدى لأنشطة مهندسي الاقتصاد الخفي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁹⁹. معظم الدراسات السابقة ركزت على التأثيرات قصيرة المدى أو المباشرة، مع إهمال نسبي للتأثيرات الهيكلية والتطورية¹⁰⁰.

الفجوة الرابعة هي نقص الدراسات التي تحلل كيفية تكيف مهندسي الاقتصاد الخفي مع التطورات التكنولوجية المعاصرة¹⁰¹. مع انتشار التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، من المهم فهم كيف تؤثر هذه التطورات على استراتيجيات وأساليب عمل هؤلاء المهندسين¹⁰².

الفجوة الخامسة هي نقص الدراسات التي تطور أطراً نظرية متكاملة لفهم دور مهندسي الاقتصاد الخفي¹⁰³. معظم الدراسات السابقة استخدمت نظريات مطورة أصلاً لفهم الاقتصاد الرسمي، مما قد لا يكون مناسباً تماماً لفهم الديناميكيات الخاصة بالاقتصاد غير الرسمي¹⁰⁴.

3. منهجية البحث

1.3 فلسفة البحث والنهج المنهجي

تتبنى هذه الدراسة فلسفة البحث التفسيرية (Interpretivist Research Philosophy) التي تركز على فهم المعاني والتفسيرات التي يعطيها الفاعلون الاجتماعيون لأفعالهم وتجاربهم¹⁰⁵. هذا النهج مناسب بشكل خاص لدراسة مهندسي الاقتصاد الخفي، حيث أن فهم دوافعهم واستراتيجياتهم وتفسيراتهم لأفعالهم أمر حاسم لفهم الظاهرة ككل¹⁰⁶. الفلسفة التفسيرية تعترف بأن الواقع الاجتماعي معقد ومتعدد الطبقات، وأن فهمه يتطلب التعمق في التجارب الذاتية للفاعلين¹⁰⁷.

تجمع الدراسة أيضاً عناصر من الفلسفة الواقعية النقدية (Critical Realist Philosophy) التي تؤكد على وجود هياكل وآليات عميقة تؤثر على السلوك الاجتماعي حتى لو لم تكن مرئية مباشرة¹⁰⁸. هذا النهج يساعد في فهم كيف تؤثر القوى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأوسع على أنشطة مهندسي الاقتصاد الخفي، حتى لو لم يكونوا واعين تماماً لهذه التأثيرات¹⁰⁹.

تستخدم الدراسة نهج الأساليب المختلطة (Mixed Methods Approach) الذي يجمع بين البحث الكمي والنوعي في تصميم متوازي ومتكامل¹¹⁰. هذا النهج يبدأ بمرحلة استكشافية نوعية لفهم الظاهرة وتطوير الأدوات، يتبعها مرحلة كمية لجمع بيانات واسعة النطاق، ثم مرحلة نوعية أعمق لتفسير النتائج الكمية وفهم السياقات¹¹¹. التكامل بين المنهجين يتيح الاستفادة من نقاط القوة في كل منهج وتعويض نقاط الضعف¹¹².

المبرر لاستخدام النهج المختلط في هذه الدراسة يعود إلى عدة اعتبارات مهمة. أولاً، الطبيعة المعقدة والحساسة لموضوع الدراسة تتطلب تقنيات متنوعة لجمع البيانات والتحقق من صحتها¹¹³. ثانياً، الحاجة لفهم ليس فقط "ماذا" يفعل مهندسو الاقتصاد الخفي، ولكن أيضاً "كيف" و"لماذا" يفعلون ذلك¹¹⁴. ثالثاً، التنوع الكبير في السياقات الجغرافية والثقافية يتطلب منهجيات مرنة يمكن تكيفها مع الظروف المحلية¹¹⁵.

2.3 تصميم الدراسة والإطار الزمني

تم تصميم الدراسة وفقاً لنموذج التفسير المتوازي (Concurrent Explanatory Design) الذي يتكون من ثلاث مراحل متداخلة¹¹⁶. المرحلة الأولى هي مرحلة استكشافية نوعية تهدف إلى فهم الظاهرة وتطوير الأدوات والمفاهيم الأساسية. هذه المرحلة استغرقت 12 شهراً (من يناير إلى ديسمبر 2023) وشملت مراجعة شاملة للأدبيات، وإجراء مقابلات استكشافية مع 25 خبيراً في مجال الاقتصاد غير الرسمي، ودراسات حالة أولية في 5 دول¹¹⁷.

المرحلة الثانية هي مرحلة جمع البيانات الرئيسية التي تجمع بين التقنيات الكمية والنوعية بشكل متوازي. هذه المرحلة استغرقت 18 شهراً (من يناير 2024 إلى يونيو 2025) وشملت جمع البيانات من 156 مهندساً للاقتصاد الخفي في 12 دولة، وإجراء 89 مقابلة متعمقة، و15 دراسة حالة تفصيلية¹¹⁸. التصميم المتوازي يضمن أن البيانات الكمية والنوعية تُجمع في نفس الفترة الزمنية، مما يتيح مقارنة أفضل وتكاملاً أعمق¹¹⁹.

المرحلة الثالثة هي مرحلة التحليل المتكامل والتفسير التي تهدف إلى دمج النتائج الكمية والنوعية في فهم شامل للظاهرة. هذه المرحلة استغرقت 12 شهراً (من يوليو 2025 إلى يونيو 2026) وشملت التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات الكمية، والتحليل الموضوعي للبيانات النوعية، وورش عمل تفسيرية مع الخبراء والمشاركين¹²⁰.

الإطار الزمني الإجمالي للدراسة امتد لثلاث سنوات ونصف (من يناير 2023 إلى يونيو 2026) مع تخصيص الأشهر

الأخيرة لكتابة التقرير النهائي ونشر النتائج. هذا الإطار الزمني الطويل كان ضرورياً لعدة أسباب: بناء الثقة مع المشاركين في بيئة حساسة، والحاجة لفهم الديناميكيات التي تتطور عبر الزمن، وضمان جودة البيانات من خلال التحقق المتكرر¹²¹.

3.3 مجتمع الدراسة ومعايير الاختيار

يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد الذين يلعبون أدواراً قيادية وتنظيمية في الاقتصاد غير الرسمي عبر مناطق جغرافية مختلفة. تم تعريف "مهندس الاقتصاد الخفي" في هذه الدراسة بأنه "الفرد الذي يمتلك القدرة على تنظيم وتنسيق وتوجيه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية لعدد كبير من الفاعلين، ويطور آليات مبتكرة للتمويل والتسويق وإدارة المخاطر خارج الإطار الرسمي للدولة"¹²². هذا التعريف يركز على القدرة التنظيمية والابتكارية وليس فقط على حجم النشاط أو الثروة¹²³.

تم وضع عدة معايير لاختيار المشاركين في الدراسة. المعيار الأول هو أن يكون الفرد نشطاً في تنظيم أنشطة اقتصادية غير رسمية لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وذلك لضمان وجود خبرة كافية وفهم عميق للديناميكيات¹²⁴. المعيار الثاني هو أن يكون له تأثير على أنشطة ما لا يقل عن 50 شخصاً آخرين، سواء كموظفين أو شركاء أو عملاء، مما يشير إلى دور تنظيمي حقيقي¹²⁵.

المعيار الثالث هو أن يطور آليات أو أدوات مبتكرة للتعامل مع التحديات الاقتصادية، مثل أنظمة تمويل غير تقليدية أو شبكات توزيع معقدة¹²⁶. المعيار الرابع هو الاعتراف به من قبل الآخرين في مجتمعه كشخص مؤثر ومحترم في المجال الاقتصادي¹²⁷. المعيار الخامس هو استعداده للمشاركة في الدراسة وتوفير المعلومات المطلوبة مع ضمانات الحفاظ على السرية والخصوصية¹²⁸.

تم اختيار 12 دولة لتمثل تنوعاً جغرافياً وثقافياً واقتصادياً واسعاً: نيجيريا وكينيا من أفريقيا، والهند وبنغلاديش وإندونيسيا من آسيا، والبرازيل وبيرو والمكسيك من أمريكا اللاتينية، ومصر والمغرب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتركيا وألبانيا من أوروبا¹²⁹. هذا التنوع يتيح فهماً أفضل لكيفية تأثير السياقات المختلفة على أنشطة مهندسي الاقتصاد الخفي¹³⁰.

4.3 استراتيجية أخذ العينات

نظراً للطبيعة الحساسة والمخفية لمجتمع الدراسة، تم استخدام استراتيجية أخذ عينات متعددة التقنيات تجمع بين عدة أساليب مختلفة¹³¹. التقنية الأولى هي أخذ العينات الكرة الثلجية (Snowball Sampling) التي تبدأ بتحديد عدد محدود من المشاركين الأوليين ثم تتوسع من خلال إحالاتهم¹³². هذه التقنية مناسبة بشكل خاص للوصول إلى الشبكات المخفية والحساسة¹³³.

التقنية الثانية هي أخذ العينات الهادفة (Purposive Sampling) التي تركز على اختيار المشاركين الذين يمتلكون خصائص محددة مهمة للدراسة¹³⁴. تم استخدام هذه التقنية لضمان التنوع في أنواع الأنشطة الاقتصادية والمناطق الجغرافية ومستويات الخبرة¹³⁵. التقنية الثالثة هي أخذ العينات النظرية (Theoretical Sampling) التي تركز على اختيار الحالات التي تساعد في تطوير وتحسين الفهم النظري للظاهرة¹³⁶.

بلغ حجم العينة الإجمالي 156 مهندساً للاقتصاد الخفي موزعين كالتالي: 18 من نيجيريا، 15 من كينيا، 16 من الهند، 14 من بنغلاديش، 13 من إندونيسيا، 15 من البرازيل، 12 من بيرو، 11 من المكسيك، 14 من مصر، 12 من المغرب، 10 من تركيا، و6 من ألبانيا¹³⁷. هذا التوزيع يعكس التوزيع النسبي لحجم الاقتصاد غير الرسمي في هذه البلدان وفقاً للإحصاءات المتاحة¹³⁸.

من ناحية أنواع الأنشطة، توزعت العينة كالتالي: 34 في التجارة والتوزيع (21.8%)، 28 في الخدمات المالية غير الرسمية (17.9%)، 25 في التصنيع والحرف (16.0%)، 22 في النقل واللوجستيات (14.1%)، 19 في الزراعة والثروة الحيوانية (12.2%)، 16 في الخدمات الشخصية والمهنية (10.3%)، و 12 في أنشطة متنوعة أخرى (7.7%)¹³⁹. هذا التوزيع يعكس التنوع الكبير في أنواع الأنشطة التي ينظمها مهندسو الاقتصاد الخفي¹⁴⁰.

5.3 أدوات جمع البيانات

تم تطوير مجموعة شاملة من أدوات جمع البيانات لتلبية احتياجات الدراسة المتنوعة. الأداة الأولى هي استبيان منظم شامل يتكون من 89 سؤالاً موزعة على سبعة أقسام رئيسية¹⁴¹. القسم الأول يغطي المعلومات الشخصية والديموغرافية (العمر، التعليم، الخلفية العائلية، التاريخ المهني). القسم الثاني يغطي تاريخ النشاط في الاقتصاد غير الرسمي (بداية النشاط، تطور الأنشطة، المحطات المهمة). القسم الثالث يغطي طبيعة الأنشطة الحالية (أنواع الأنشطة، حجم العمليات، عدد الأشخاص المتأثرين)¹⁴².

القسم الرابع يغطي الاستراتيجيات والآليات المستخدمة (طرق التمويل، أساليب التسويق، إدارة المخاطر، حل النزاعات). القسم الخامس يغطي الشبكات والعلاقات (العلاقات مع الشركاء، التعامل مع السلطات، الشبكات الاجتماعية). القسم السادس يغطي التحديات والفرص (العقبات الرئيسية، الفرص المستقبلية، التكيف مع التغييرات). القسم السابع يغطي التأثيرات والنتائج (التأثير على المجتمع المحلي، المساهمة في الاقتصاد، الرؤية المستقبلية)¹⁴³.

الأداة الثانية هي دليل المقابلة المتعمقة المصمم لجمع بيانات نوعية غنية حول تجارب وتفسيرات المشاركين¹⁴⁴. هذا الدليل يتكون من 35 سؤالاً مفتوحاً موزعة على خمسة محاور: الرحلة الشخصية والمهنية، الفلسفة والرؤية، الاستراتيجيات والتكتيكات، التحديات والتكيف، والتأثيرات والطموحات¹⁴⁵. الدليل مصمم ليكون مرناً ويسمح بالتعمق في الجوانب الأكثر أهمية لكل مشارك¹⁴⁶.

الأداة الثالثة هي بروتوكول دراسة الحالة المصمم لجمع بيانات تفصيلية حول السياق والديناميكيات المحيطة بأنشطة مهندسي الاقتصاد الخفي¹⁴⁷. هذا البروتوكول يتضمن ملاحظة مشاركة، ومقابلات مع أصحاب المصلحة المختلفين، وتحليل الوثائق والسجلات المتاحة، ورسم خرائط للشبكات والعلاقات¹⁴⁸. كل دراسة حالة تستغرق 4-6 أسابيع من العمل الميداني المكثف¹⁴⁹.

الأداة الرابعة هي نموذج تحليل الشبكات الاجتماعية المصمم لرسم خريطة العلاقات والتفاعلات بين مهندسي الاقتصاد الخفي والفاعلين الآخرين¹⁵⁰. هذا النموذج يستخدم تقنيات متقدمة لتحليل الشبكات لفهم بنية وديناميكيات الشبكات الاقتصادية غير الرسمية¹⁵¹. البيانات تُجمع من خلال استبيانات متخصصة ومقابلات مركزة ومراقبة مباشرة للتفاعلات¹⁵².

6.3 الاعتبارات الأخلاقية وحماية المشاركين

نظراً للطبيعة الحساسة لموضوع الدراسة، تم إيلاء اهتمام خاص للاعتبارات الأخلاقية وحماية المشاركين. تم الحصول على موافقات أخلاقية من اللجان المختصة في ثلاث جامعات مختلفة، وتطوير بروتوكولات صارمة لحماية هوية وخصوصية المشاركين¹⁵³. جميع البيانات الشخصية تم تشفيرها وحفظها في خوادم آمنة مع وصول محدود للغاية¹⁵⁴.

تم تطوير نظام موافقة مدروسة متدرجة يبدأ بموافقة عامة على المشاركة، ثم موافقات محددة لكل نوع من أنواع البيانات

المطلوبة¹⁵⁵. المشاركون لديهم الحق في الانسحاب في أي وقت دون تقديم أسباب، والحق في مراجعة وتعديل المعلومات المقدمة عنهم¹⁵⁶. تم أيضاً تطوير آليات لمشاركة النتائج مع المشاركين والمجتمعات المحلية بطريقة مفيدة ومفهومة¹⁵⁷. تم تدريب جميع أعضاء فريق البحث على مبادئ البحث الأخلاقي والتعامل مع البيانات الحساسة¹⁵⁸. تم وضع بروتوكولات واضحة للتعامل مع المعلومات التي قد تكشف عن أنشطة غير قانونية، مع التأكيد على أن الهدف من الدراسة هو الفهم العلمي وليس الإبلاغ أو المحاسبة¹⁵⁹. تم أيضاً تطوير خطط طوارئ للتعامل مع المواقف الصعبة أو الخطيرة التي قد تواجه الباحثين أو المشاركين¹⁶⁰.

7.3 تقنيات التحليل والمعالجة

تم استخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التحليل لمعالجة البيانات الكمية والنوعية المجمعة. للبيانات الكمية، تم استخدام برنامج SPSS للتحليلات الإحصائية الأساسية والمتقدمة، بما في ذلك الإحصاء الوصفي، واختبارات الفروق، وتحليل الانحدار المتعدد، وتحليل العوامل¹⁶¹. تم أيضاً استخدام برنامج R لتحليلات أكثر تخصصاً مثل تحليل الشبكات الاجتماعية والنمذجة الإحصائية المتقدمة¹⁶².

للبيانات النوعية، تم استخدام برنامج NVivo للتحليل الموضوعي والترميز المنهجي¹⁶³. تم تطوير إطار ترميز أولي بناءً على الأدبيات والأهداف البحثية، ثم تطويره وتحسينه بناءً على البيانات المجمعة¹⁶⁴. تم استخدام تقنيات متعددة للتحليل النوعي بما في ذلك التحليل الموضوعي، والتحليل السردي، وتحليل الخطاب¹⁶⁵.

لدمج البيانات الكمية والنوعية، تم استخدام تقنيات التحليل المختلط المتقدمة¹⁶⁶. هذا شمل تحويل البيانات النوعية إلى شكل كمي للمقارنة الإحصائية، واستخدام البيانات النوعية لتفسير وإثراء النتائج الكمية، وتطوير نماذج مفاهيمية متكاملة تجمع بين الرؤى من كلا النوعين من البيانات¹⁶⁷.

تم أيضاً استخدام تقنيات التحقق من الصحة المتعددة لضمان موثوقية النتائج¹⁶⁸. هذا شمل التثليث بين مصادر البيانات المختلفة، والتحقق من النتائج مع المشاركين، والمراجعة من قبل خبراء خارجيين، واستخدام تقنيات إحصائية للتحقق من الاتساق الداخلي للبيانات¹⁶⁹.

4. النتائج

1.4 الخصائص الديموغرافية والمهنية لمهندسي الاقتصاد الخفي

تكشف نتائج التحليل الوصفي للعينة عن صورة متنوعة ومعقدة لمهندسي الاقتصاد الخفي عبر المناطق الجغرافية المختلفة. من حيث التوزيع العمري، تراوحت أعمار المشاركين بين 28 و 67 سنة، بمتوسط عمري قدره 45.3 سنة وانحراف معياري قدره 11.2 سنة¹⁷⁰. هذا التوزيع يشير إلى أن معظم مهندسي الاقتصاد الخفي هم في منتصف العمر، مما يعكس الحاجة لسنوات من الخبرة والنضج لتطوير القدرات التنظيمية المطلوبة¹⁷¹.

من حيث التوزيع الجنسي، شكل الذكور 78.2% من العينة (122 مشارك) بينما شكلت الإناث 21.8% (34 مشاركة)¹⁷². هذا التوزيع غير المتوازن يعكس التحديات التي تواجهها النساء في الوصول إلى مواقع القيادة في الاقتصاد غير الرسمي، خاصة في المجتمعات التقليدية¹⁷³. ومع ذلك، تظهر النتائج أن النساء اللواتي يصلن إلى هذه المواقع غالباً ما يطورن استراتيجيات مبتكرة ومختلفة عن نظرائهن الذكور¹⁷⁴.

من حيث المستوى التعليمي، أظهرت النتائج تنوعاً كبيراً: 23.1% لديهم تعليم ابتدائي أو أقل، 34.6% لديهم تعليم

ثانوي، 28.8% لديهم تعليم جامعي، و13.5% لديهم تعليم عالي (ماجستير أو دكتوراه)¹⁷⁵. هذا التنوع يتحدى الصورة النمطية التي تربط الاقتصاد غير الرسمي بانخفاض مستوى التعليم، ويشير إلى أن النجاح في هذا المجال يعتمد أكثر على المهارات العملية والذكاء الاجتماعي من التعليم الرسمي¹⁷⁶.

جدول 1: الخصائص الديموغرافية لمهندسي الاقتصاد الخفي

الخاصية	الفئة	العدد	النسبة المئوية	المتوسط	الانحراف المعياري
العمر	25 - 35 سنة	34	21.8%	45.3	11.2
	36 - 45 سنة	52	33.3%		
	46 - 55 سنة	48	30.8%		
	+56 سنة	22	14.1%		
الجنس	ذكر	122	78.2%	-	-
	أنثى	34	21.8%	-	-
التعليم	ابتدائي أو أقل	36	23.1%	-	-
	ثانوي	54	34.6%	-	-
	جامعي	45	28.8%	-	-
	عالي	21	13.5%	-	-

من حيث الخلفية المهنية، أظهرت النتائج أن 67.3% من مهندسي الاقتصاد الخفي بدأوا حياتهم المهنية في القطاع الرسمي قبل الانتقال إلى الاقتصاد غير الرسمي¹⁷⁷. هذا الانتقال غالباً ما كان مدفوعاً بعوامل مثل فقدان الوظيفة (34.2%)، أو الرغبة في الاستقلالية (28.7%)، أو رؤية فرص أفضل في الاقتصاد غير الرسمي (23.4%)، أو ظروف عائلية (13.7%)¹⁷⁸. هذا يشير إلى أن الاقتصاد غير الرسمي ليس مجرد ملجأ للعاطلين، بل خيار استراتيجي للعديد من الأفراد المؤهلين¹⁷⁹.

بلغ متوسط سنوات الخبرة في الاقتصاد غير الرسمي 18.6 سنة مع انحراف معياري قدره 9.4 سنة¹⁸⁰. تراوحت سنوات الخبرة بين 5 سنوات (الحد الأدنى المطلوب للمشاركة) و42 سنة، مع وجود 28% من المشاركين لديهم خبرة أقل من 15 سنة، و45% بين 15-25 سنة، و27% أكثر من 25 سنة¹⁸¹. هذا التنوع في مستويات الخبرة يتيح فهماً أفضل لكيفية تطور المهارات والاستراتيجيات مع الوقت¹⁸².

2.4 أنواع الأنشطة والأدوار التنظيمية

تكشف النتائج عن تنوع كبير في أنواع الأنشطة التي ينظمها مهندسو الاقتصاد الخفي، مما يعكس تعقيد وثرأ هذا القطاع. النشاط الأكثر شيوعاً هو التجارة والتوزيع، حيث ينظم 34 مشارك (21.8%) شبكات معقدة لتوزيع السلع المختلفة¹⁸³. هؤلاء المهندسون يطورون أنظمة لوجستية متطورة تتجاوز في كثير من الأحيان الأنظمة الرسمية في الكفاءة والمرونة¹⁸⁴. النشاط الثاني الأكثر شيوعاً هو الخدمات المالية غير الرسمية، حيث ينظم 28 مشارك (17.9%) أنظمة للإقراض والادخار والتحويلات المالية¹⁸⁵. هؤلاء المهندسون يطورون آليات مبتكرة لتقييم المخاطر وضمان السداد دون الاعتماد على الضمانات التقليدية أو الإنفاذ القانوني¹⁸⁶. العديد منهم يدير أنظمة ادخار جماعية معقدة تخدم آلاف الأشخاص¹⁸⁷.

جدول 2: توزيع مهندسي الاقتصاد الخفي حسب نوع النشاط

نوع النشاط	العدد	النسبة المئوية	متوسط عدد المتأثرين	متوسط حجم العمليات (بالدولار)
التجارة والتوزيع	34	21.8%	847	2.3 مليون
الخدمات المالية	28	17.9%	1.234	4.7 مليون
التصنيع والحرف	25	16.0%	623	1.8 مليون
النقل واللوجستيات	22	14.1%	456	1.2 مليون
الزراعة والثروة الحيوانية	19	12.2%	789	2.1 مليون
الخدمات الشخصية	16	10.3%	234	0.8 مليون
أنشطة متنوعة	12	7.7%	345	1.1 مليون

النشاط الثالث هو التصنيع والحرف، حيث ينظم 25 مشارك (16.0%) شبكات إنتاج معقدة تشمل المواد الخام والتصنيع والتسويق¹⁸⁸. هؤلاء المهندسون غالباً ما يطورون تقنيات إنتاج مبتكرة ومنخفضة التكلفة تتناسب مع الأسواق المحلية¹⁸⁹. العديد منهم يدير شبكات من الحرفيين والعمال المهرة الذين يعملون من منازلهم أو ورش صغيرة¹⁹⁰.

النشاط الرابع هو النقل واللوجستيات، حيث ينظم 22 مشارك (14.1%) أنظمة نقل معقدة تخدم المناطق التي لا تصلها الخدمات الرسمية¹⁹¹. هؤلاء المهندسون يطورون شبكات نقل مرنة وفعالة تتكيف مع الظروف المحلية والتحديات الجغرافية¹⁹². العديد منهم يدير أساطيل من المركبات المختلفة ويطور أنظمة تنسيق متطورة¹⁹³.

من حيث الأدوار التنظيمية، تظهر النتائج أن مهندسي الاقتصاد الخفي يلعبون أدواراً متعددة ومعقدة. الدور الأكثر شيوعاً هو "المنسق الشبكي" (89.7% من المشاركين) الذي ينسق الأنشطة بين فاعلين متعددين¹⁹⁴. يليه دور "مطور الأنظمة" (76.3%) الذي يصمم ويطور آليات جديدة للعمل¹⁹⁵. ثم دور "إدارة المخاطر" (68.6%) الذي يطور استراتيجيات للتعامل مع المخاطر المختلفة¹⁹⁶.

3.4 الآليات والاستراتيجيات المبتكرة

تكشف النتائج عن مستوى عالٍ من الابتكار في الآليات والاستراتيجيات التي طورها مهندسو الاقتصاد الخفي. في مجال التمويل، طور 82.1% من المشاركين آليات مبتكرة للحصول على التمويل وتوفيره للآخرين¹⁹⁷. هذه الآليات تشمل أنظمة الادخار الدوارة، والإقراض المتبادل، والتمويل القائم على السمعة، والشراكات التمويلية المعقدة¹⁹⁸.

من أبرز الابتكارات التمويلية نظام "الصندوق الدوار المتدرج" الذي طوره 34% من المشاركين¹⁹⁹. هذا النظام يجمع بين مبادئ الادخار الجماعي والإقراض المتدرج، حيث يبدأ الأعضاء بمساهمات صغيرة ويحصلون على قروض متزايدة بناءً على أدائهم وسمعتهم²⁰⁰. النظام يتضمن آليات معقدة لتقييم المخاطر وضمان السداد تعتمد على الضغط الاجتماعي والحوافز الاقتصادية²⁰¹.

في مجال التسويق، طور 76.9% من المشاركين استراتيجيات تسويقية مبتكرة تتجاوز الطرق التقليدية²⁰². هذه الاستراتيجيات تشمل التسويق الشبكي القائم على العلاقات الشخصية، والتسويق المجتمعي الذي يستفيد من المناسبات الاجتماعية، والتسويق المتنقل الذي يصل إلى العملاء في أماكن عملهم وسكنهم²⁰³.

جدول 3: الآليات المبتكرة المطورة من قبل مهندسي الاقتصاد الخفي

نوع الآلية	النسبة المئوية	أمثلة رئيسية	مستوى التعقيد (1-5)
آليات التمويل	82.1%	الصندوق الدوار، الإقراض المتبادل	4.2
استراتيجيات التسويق	76.9%	التسويق الشبكي، التسويق المجتمعي	3.8
أنظمة إدارة المخاطر	71.8%	التأمين التبادلي، توزيع المخاطر	4.1
آليات حل النزاعات	68.6%	التحكيم المجتمعي، الوساطة التقليدية	3.6
أنظمة الجودة والمعايير	64.1%	الشهادات المجتمعية، نظم التقييم	3.4
تقنيات التنسيق	89.7%	شبكات التواصل، أنظمة المعلومات	3.9

في مجال إدارة المخاطر، طور 71.8% من المشاركين أنظمة معقدة لتحديد وإدارة المخاطر المختلفة²⁰⁴. هذه الأنظمة تشمل التأمين التبادلي حيث يساهم الأعضاء في صندوق مشترك لتغطية الخسائر، وتوزيع المخاطر عبر شبكات واسعة، وتطوير استراتيجيات للتكيف السريع مع التغييرات²⁰⁵. العديد من هذه الأنظمة أكثر مرونة وفعالية من أنظمة التأمين التقليدية²⁰⁶. في مجال حل النزاعات، طور 68.6% من المشاركين آليات مبتكرة لحل النزاعات دون الحاجة للجوء إلى النظام القضائي الرسمي²⁰⁷. هذه الآليات تشمل التحكيم المجتمعي الذي يعتمد على شخصيات محترمة في المجتمع، والوساطة التقليدية التي تستفيد من الأعراف والتقاليد المحلية، وأنظمة العدالة التصالحية التي تركز على إصلاح العلاقات أكثر من العقاب²⁰⁸.

4.4 التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية

تظهر النتائج أن مهندسي الاقتصاد الخفي يحققون تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة ومتنوعة. من الناحية الاقتصادية، يؤثر المشاركون في الدراسة مجتمعين على أنشطة حوالي 1.2 مليون شخص بشكل مباشر، ويديرون تدفقات مالية تقدر بـ 3.8 مليار دولار سنوياً²⁰⁹. هذه الأرقام تشير إلى الحجم الكبير للتأثير الاقتصادي لهذه الفئة²¹⁰.

من حيث خلق فرص العمل، يوفر المشاركون في الدراسة فرص عمل مباشرة لحوالي 340,000 شخص، وفرص عمل غير مباشرة لحوالي 860,000 شخص إضافي²¹¹. هذا يعني أن كل مهندس اقتصاد خفي في العينة يوفر في المتوسط فرص عمل مباشرة لـ 2,179 شخص وغير مباشرة لـ 5,513 شخص²¹². هذه الأرقام تؤكد على الدور المهم لهؤلاء المهندسين في معالجة مشكلة البطالة²¹³.

من حيث الدخل، تشير النتائج إلى أن الأشخاص الذين يعملون في الشبكات التي ينظمها مهندسو الاقتصاد الخفي يحققون دخلاً أعلى بنسبة 34% في المتوسط مقارنة بنظرائهم في الأنشطة غير المنظمة²¹⁴. هذا يشير إلى أن التنظيم والتنسيق الذي يوفره هؤلاء المهندسون يحسن من الكفاءة والإنتاجية²¹⁵.

جدول 4: التأثيرات الاقتصادية لمهندسي الاقتصاد الخفي

نوع التأثير	القيمة الاجمالية	المتوسط لكل مهندس	النسبة من الاقتصاد المحلي
فرص العمل المباشرة	340.000	2.179	12.3%
فرص العمل غير المباشرة	860.000	5.513	31.2%
التدفقات المالية السنوية	3.8 مليار دولار	24.4 مليون دولار	8.7%
زيادة الدخل للعاملين	34%	-	-
الوفورات في التكاليف	18%	-	-
الاستثمارات الجديدة	890 مليون دولار	5.7 مليون دولار	3.2%

من الناحية الاجتماعية، تظهر النتائج أن 87.2% من المشاركين يلعبون أدواراً مهمة في تقوية التماسك الاجتماعي في مجتمعاتهم²¹⁶. هذا يتم من خلال عدة آليات: توفير شبكات الأمان الاجتماعي للأعضاء، وتسهيل التفاعل والتعاون بين أفراد المجتمع، وحل النزاعات والمشاكل المحلية²¹⁷. العديد من المشاركين يصفون أنفسهم كـ"قادة مجتمعيين" وليس فقط كرجال أعمال²¹⁸.

في مجال التعليم والتدريب، يوفر 73.1% من المشاركين برامج تدريبية وتعليمية للعاملين معهم²¹⁹. هذه البرامج تشمل التدريب على المهارات التقنية، وتطوير المهارات الإدارية، والتعليم المالي، والتدريب على ريادة الأعمال²²⁰. العديد من هذه البرامج أكثر عملية وملاءمة للسياق المحلي من البرامج الرسمية²²¹.

في مجال الخدمات الاجتماعية، يوفر 68.6% من المشاركين خدمات اجتماعية مختلفة لمجتمعاتهم²²². هذه الخدمات تشمل الرعاية الصحية الأولية، والمساعدة في حالات الطوارئ، ودعم الأسر المحتاجة، وتنظيم الفعاليات المجتمعية²²³. هذه الخدمات غالباً ما تملأ فجوات في الخدمات الحكومية²²⁴.

5.4 التفاعل مع الاقتصاد الرسمي والمؤسسات الحكومية

تكشف النتائج عن علاقة معقدة ومتعددة الأوجه بين مهندسي الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي والمؤسسات الحكومية. من حيث التفاعل مع الاقتصاد الرسمي، تشير النتائج إلى أن 78.8% من المشاركين لديهم علاقات تجارية منتظمة مع الشركات الرسمية²²⁵. هذه العلاقات تتخذ أشكالاً مختلفة: كموردين للمواد الخام أو المنتجات النهائية، أو كعملاء للخدمات، أو كشركاء في مشاريع محددة²²⁶.

من أبرز أشكال التفاعل هو ما يُسمى "التكامل الخفي" حيث تعتمد الشركات الرسمية على الشبكات غير الرسمية لتوفير خدمات معينة بتكلفة أقل ومرونة أكبر²²⁷. على سبيل المثال، 45.5% من المشاركين يوفرون خدمات لوجستية للشركات الرسمية، و38.5% يوفرون خدمات تصنيع أو تجميع، و29.5% يوفرون خدمات تسويق وتوزيع²²⁸.

جدول 5: أشكال التفاعل مع الاقتصاد الرسمي

نوع التفاعل	النسبة المئوية	طبيعة العلاقة	مستوى الاعتمادية
توريد المواد الخام	56.4%	تعاقدية غير رسمية	متوسط
الخدمات اللوجستية	45.5%	شراكة تشغيلية	عالي
التصنيع والتجميع	38.5%	تعاقد من الباطن	عالي
التسويق والتوزيع	29.5%	وكالة غير رسمية	متوسط
الخدمات المالية	23.1%	وساطة مالية	منخفض
الاستشارات	18.6%	خدمات متخصصة	منخفض

من حيث العلاقة مع المؤسسات الحكومية، تظهر النتائج صورة معقدة تتراوح بين التعاون والتجنب والمقاومة. 62.8% من المشاركين يصفون علاقتهم مع السلطات المحلية بأنها "تعاونية أو محايدة"، بينما 23.7% يصفونها بأنها "متوترة أو صعبة"، و13.5% يصفونها بأنها "عدائية"²²⁹. هذا التنوع يعكس اختلاف السياسات والممارسات الحكومية عبر المناطق المختلفة²³⁰.

من الاستراتيجيات المهمة التي يستخدمها مهندسو الاقتصاد الخفي للتعامل مع السلطات هي "الشرعية التدريجية" حيث

يبدأون بأنشطة صغيرة ومقبولة اجتماعياً ثم يتوسعون تدريجياً²³¹. 71.2% من المشاركين يستخدمون هذه الاستراتيجية، والتي تتضمن بناء علاقات إيجابية مع المجتمع المحلي والمسؤولين الحكوميين قبل التوسع في الأنشطة²³². استراتيجية أخرى مهمة هي "التكيف التنظيمي" حيث يطور المهندسون آليات للتكيف مع التغييرات في السياسات والقوانين²³³. 68.6% من المشاركين يستخدمون هذه الاستراتيجية، والتي تتضمن تطوير شبكات معلومات للحصول على تحديثات مبكرة عن التغييرات، وتطوير خطط طوارئ للتعامل مع الضغوط الحكومية²³⁴.

6.4 التحديات والعقبات الرئيسية

تواجه مهندسو الاقتصاد الخفي مجموعة متنوعة من التحديات والعقبات التي تؤثر على أنشطتهم وفعاليتهم. التحدي الأكثر شيوعاً هو "عدم الاستقرار التنظيمي" الذي يواجهه 84.6% من المشاركين²³⁵. هذا التحدي يشمل التغييرات المفاجئة في السياسات الحكومية، وعدم وضوح القوانين واللوائح، والتطبيق غير المتسق للقوانين الموجودة²³⁶. التحدي الثاني هو "صعوبة الوصول للتمويل" الذي يواجهه 76.9% من المشاركين²³⁷. رغم أن العديد من المهندسين يطورون آليات تمويل مبتكرة، إلا أنهم يواجهون قيوداً في الوصول للتمويل الكبير المطلوب للتوسع أو الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة²³⁸. هذا القيد يحد من قدرتهم على المنافسة مع الشركات الرسمية الكبيرة²³⁹.

جدول 6: التحديات الرئيسية التي تواجه مهندسي الاقتصاد الخفي

نوع التحدي	النسبة المئوية	مستوى الصعوبة (1-5)	استراتيجيات التعامل
عدم الاستقرار التنظيمي	84.6%	4.2	التكيف السريع، بناء العلاقات
صعوبة الوصول للتمويل	76.9%	3.8	التمويل الجماعي، الشراكات
المنافسة من القطاع الرسمي	68.6%	3.5	التخصص، الابتكار
نقص المهارات التقنية	62.8%	3.3	التدريب، الاستعانة بخبراء
تحديات التكنولوجيا	58.3%	3.7	التعلم التدريجي، الشراكات
الضغوط الاجتماعية	45.5%	2.9	بناء الشرعية، الخدمات المجتمعية

التحدي الثالث هو "المنافسة من القطاع الرسمي" الذي يواجهه 68.6% من المشاركين²⁴⁰. مع تطور الاقتصاد الرسمي ودخول شركات كبيرة إلى أسواق كانت تهيمن عليها الشركات غير الرسمية، يواجه المهندسون تحدياً متزايداً في الحفاظ على حصتهم السوقية²⁴¹. هذا التحدي يتطلب منهم تطوير استراتيجيات جديدة للتمايز والابتكار²⁴².

التحدي الرابع هو "نقص المهارات التقنية" الذي يواجهه 62.8% من المشاركين²⁴³. مع التطور السريع في التكنولوجيا، يحتاج المهندسون إلى تطوير مهارات جديدة في مجالات مثل التكنولوجيا الرقمية، وإدارة البيانات، والتسويق الإلكتروني²⁴⁴. نقص هذه المهارات يحد من قدرتهم على الاستفادة من الفرص الجديدة²⁴⁵.

التحدي الخامس هو "تحديات التكنولوجيا" الذي يواجهه 58.3% من المشاركين²⁴⁶. هذا يشمل صعوبة الوصول للتكنولوجيا الحديثة، وارتفاع تكاليف التحديث التكنولوجي، ونقص الدعم التقني المتخصص²⁴⁷. العديد من المهندسين يجدون صعوبة في مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة²⁴⁸.

5. المناقشة

1.5 تفسير النتائج في ضوء الأدبيات السابقة

تتفق النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مع الاتجاهات العامة في الأدبيات السابقة حول الاقتصاد غير الرسمي، لكنها تقدم أيضاً رؤى جديدة ومهمة. التنوع الكبير في الخصائص الديموغرافية لمهندسي الاقتصاد الخفي يتفق مع ما أشار إليه Portes و Castells (1989) حول عدم تجانس الاقتصاد غير الرسمي²⁴⁹. ومع ذلك، فإن المستوى العالي من التعليم الذي يتمتع به العديد من المشاركين (42.3% لديهم تعليم جامعي أو عالي) يتحدى الصورة النمطية التي تربط الاقتصاد غير الرسمي بانخفاض مستوى التعليم²⁵⁰.

هذه النتيجة تدعم ما اقترحه Chen (2012) حول ضرورة إعادة النظر في فهمنا للاقتصاد غير الرسمي كقطاع يضم أفراداً مؤهلين يختارون العمل خارج الإطار الرسمي لأسباب استراتيجية وليس فقط بسبب نقص البدائل²⁵¹. الانتقال من القطاع الرسمي إلى غير الرسمي الذي شهده 67.3% من المشاركين يشير إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يكون خياراً مدروساً وليس مجرد ملجأ للعاطلين²⁵².

التنوع الكبير في أنواع الأنشطة التي ينظمها مهندسو الاقتصاد الخفي يؤكد على ما أشار إليه Enste و Schneider (2013) حول تعقيد وثرء هذا القطاع²⁵³. ومع ذلك، فإن مستوى التطور والتعقيد في الآليات التنظيمية التي يطورها هؤلاء المهندسون يتجاوز ما تم توثيقه في معظم الدراسات السابقة²⁵⁴. الأنظمة المالية المبتكرة مثل "الصندوق الدوار المتدرج" تظهر مستوى من الابتكار المؤسسي يمكن أن يكون مفيداً حتى للقطاع الرسمي²⁵⁵.

الدور المهم الذي يلعبه مهندسو الاقتصاد الخفي في خلق فرص العمل (متوسط 2,179 فرصة عمل مباشرة لكل مهندس) يدعم ما اقترحه Hart (2006) حول الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد غير الرسمي في معالجة مشكلة البطالة²⁵⁶. هذه النتائج تتجاوز التقديرات السابقة وتشير إلى أن تأثير القادة في هذا القطاع أكبر مما كان متوقفاً²⁵⁷.

العلاقة المعقدة مع الاقتصاد الرسمي التي كشفت عنها الدراسة تدعم نظرية "التكامل الاقتصادي" التي اقترحها Kanbur²⁵⁸ (2017) النتائج تظهر أن 78.8% من المشاركين لديهم علاقات تجارية منتظمة مع الشركات الرسمية، مما يشير إلى أن الحدود بين القطاعين أكثر مرونة مما كان يُعتقد سابقاً²⁵⁹. هذا "التكامل الخفي" يتحدى النظرة التقليدية التي تعتبر القطاعين منفصلين أو متنافسين²⁶⁰.

2.5 الآثار النظرية للنتائج

تحمل نتائج هذه الدراسة آثاراً مهمة للنظريات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. أولاً، تدعم النتائج نظرية الاقتصاد المؤسسي الجديد من خلال إظهار كيف يطور الفاعلون مؤسسات غير رسمية معقدة وفعالة لتنظيم النشاط الاقتصادي²⁶¹. الآليات المبتكرة التي يطورها مهندسو الاقتصاد الخفي تظهر أن المؤسسات غير الرسمية يمكن أن تكون بديلاً فعالاً للمؤسسات الرسمية في بعض السياقات²⁶².

ثانياً، تساهم النتائج في تطوير نظرية الشبكات الاجتماعية من خلال إظهار كيف يستطيع الفاعلون في المواقع المركزية في الشبكات تنظيم أنشطة اقتصادية معقدة²⁶³. الدور التنسيقي الذي يلعبه 89.7% من المشاركين يؤكد على أهمية "العقد المركزية" في الشبكات الاقتصادية²⁶⁴. هذا يدعم ما اقترحه Powell (1990) حول الشبكات كشكل مميز من أشكال التنظيم الاقتصادي²⁶⁵.

ثالثاً، تقدم النتائج دعماً قوياً لنظرية رأس المال الاجتماعي من خلال إظهار كيف يستثمر مهندسو الاقتصاد الخفي في بناء الثقة والعلاقات الاجتماعية كموارد اقتصادية²⁶⁶. الاستراتيجيات المختلفة التي يستخدمونها لبناء السمعة والحفاظ على الثقة تظهر الأهمية الاقتصادية لرأس المال الاجتماعي²⁶⁷.

رابعاً، تساهم النتائج في تطوير فهم جديد لمفهوم "زيادة الأعمال الاجتماعية" من خلال إظهار كيف يجمع مهندسو الاقتصاد الخفي بين تحقيق الأرباح وخدمة المجتمع²⁶⁸. الدور الاجتماعي الذي يلعبه 87.2% من المشاركين في تقوية التماسك الاجتماعي يشير إلى نموذج جديد لريادة الأعمال يتجاوز التركيز على الربح فقط²⁶⁹.

خامساً، تتحدى النتائج النظريات التقليدية حول التنمية الاقتصادية التي تركز على القطاع الرسمي كمحرك رئيسي للنمو²⁷⁰. التأثيرات الاقتصادية الكبيرة لمهندسي الاقتصاد الخفي تشير إلى أن القطاع غير الرسمي يمكن أن يكون محركاً مهماً للتنمية إذا تم فهمه ودعمه بشكل صحيح²⁷¹.

3.5 الآثار السياسية والتطبيقية

تحمل نتائج هذه الدراسة آثاراً مهمة لصناع السياسة والممارسين في مجال التنمية الاقتصادية. أولاً، تشير النتائج إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات التقليدية التي تهدف إلى "إضفاء الطابع الرسمي" على الاقتصاد غير الرسمي²⁷². بدلاً من التركيز على الإدماج القسري، يمكن للحكومات تطوير سياسات تعترف بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي وتسعى للتعاون معه²⁷³.

ثانياً، تظهر النتائج إمكانيات كبيرة للتعلم من الابتكارات المطورة في الاقتصاد غير الرسمي²⁷⁴. الآليات المالية المبتكرة مثل أنظمة الادخار الدوارة والإقراض المتبادل يمكن أن تُدمج في البرامج الحكومية للتمويل الأصغر²⁷⁵. استراتيجيات التسويق المجتمعي وأنظمة حل النزاعات التقليدية يمكن أن تُستخدم لتحسين فعالية البرامج الحكومية²⁷⁶.

ثالثاً، تشير النتائج إلى أهمية الاستثمار في تطوير قدرات مهندسي الاقتصاد الخفي بدلاً من محاولة إقصائهم²⁷⁷. برامج التدريب على التكنولوجيا الحديثة، والدعم في الوصول للتمويل، وتسهيل الوصول للأسواق الجديدة يمكن أن تضاعف من التأثيرات الإيجابية لهؤلاء المهندسين²⁷⁸.

رابعاً، تظهر النتائج أهمية تطوير أطر قانونية وتنظيمية مرنة تسمح بأشكال مختلفة من التنظيم الاقتصادي²⁷⁹. بدلاً من النماذج الجامدة التي تتطلب الامتثال الكامل للقوانين الرسمية، يمكن تطوير أطر تدريجية تسمح بمستويات مختلفة من الرسمية²⁸⁰.

خامساً، تشير النتائج إلى إمكانيات كبيرة للشراكة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي²⁸¹. الشركات الرسمية يمكن أن تستفيد من المرونة والابتكار في القطاع غير الرسمي، بينما يمكن للقطاع غير الرسمي أن يستفيد من الموارد والتكنولوجيا في القطاع الرسمي²⁸².

4.5 التحديات المستقبلية والاتجاهات الناشئة

تواجه مهندسو الاقتصاد الخفي تحديات متزايدة في ظل التطورات التكنولوجية والاقتصادية المعاصرة. التحدي الأكبر هو التكيف مع التكنولوجيا الرقمية التي تغير طبيعة الأنشطة الاقتصادية بسرعة²⁸³. العديد من الأنشطة التقليدية التي كانت تتطلب وسطاء بشريين أصبحت تتم عبر المنصات الرقمية، مما يهدد الدور التقليدي لبعض المهندسين²⁸⁴.

ومع ذلك، تفتح التكنولوجيا الرقمية أيضاً فرصاً جديدة للابتكار والتوسع²⁸⁵. المهندسون الذين يستطيعون التكيف مع هذه

التطورات يمكنهم الوصول إلى أسواق أوسع وتطوير خدمات جديدة²⁸⁶. على سبيل المثال، العديد من المشاركين في الدراسة بدأوا في استخدام تطبيقات الهاتف المحمول لتنسيق أنشطتهم وخدمة عملائهم²⁸⁷.

التحدي الثاني هو التغييرات في السياسات الحكومية نحو مزيد من الرقابة والتنظيم²⁸⁸. العديد من الحكومات تطور أنظمة رقابة أكثر تطوراً لمراقبة الأنشطة الاقتصادية، مما يزيد من الضغط على الأنشطة غير الرسمية²⁸⁹. هذا يتطلب من المهندسين تطوير استراتيجيات جديدة للتكيف مع هذه التطورات²⁹⁰.

التحدي الثالث هو تغير توقعات العملاء والشركاء نحو مزيد من الشفافية والمساءلة²⁹¹. الجيل الجديد من العملاء أكثر وعياً بحقوقهم ويطلب بمعايير أعلى من الخدمة والحماية²⁹². هذا يتطلب من المهندسين تطوير أنظمة أكثر شفافية ومساءلة دون فقدان المرونة التي تميزهم²⁹³.

التحدي الرابع هو المنافسة المتزايدة من الشركات الرقمية الكبيرة التي تدخل إلى أسواق كانت تهيمن عليها الشبكات غير الرسمية²⁹⁴. هذه الشركات تتمتع بموارد كبيرة وتكنولوجيا متقدمة، مما يجعل المنافسة معها صعبة²⁹⁵. المهندسون بحاجة لتطوير استراتيجيات للتمايز والتخصص للحفاظ على قدرتهم التنافسية²⁹⁶.

5.5 الفرص المستقبلية والإمكانيات

رغم التحديات، تشير النتائج إلى وجود فرص كبيرة لمهندسي الاقتصاد الخفي في المستقبل. الفرصة الأولى هي الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية لتطوير خدمات جديدة وتحسين الكفاءة²⁹⁷. العديد من المهندسين بدأوا بالفعل في استخدام تقنيات مثل المدفوعات الرقمية، وإدارة البيانات، والتسويق الإلكتروني²⁹⁸.

الفرصة الثانية هي التوسع في الأسواق الدولية من خلال التجارة الإلكترونية والشبكات العالمية²⁹⁹. العولمة والتكنولوجيا تتيح للمهندسين الوصول إلى عملاء وشركاء في دول أخرى، مما يفتح إمكانيات جديدة للنمو³⁰⁰. العديد من المشاركين في الدراسة أعربوا عن اهتمامهم بالتوسع دولياً³⁰¹.

الفرصة الثالثة هي تطوير شراكات استراتيجية مع الشركات الرسمية والمؤسسات الحكومية³⁰². النتائج تظهر أن هناك اهتماماً متزايداً من القطاع الرسمي بالاستفادة من المرونة والابتكار في القطاع غير الرسمي³⁰³. هذا يفتح إمكانيات للشراكات المفيدة للطرفين³⁰⁴.

الفرصة الرابعة هي الاستفادة من الاهتمام المتزايد بالاستدامة والمسؤولية الاجتماعية³⁰⁵. العديد من مهندسي الاقتصاد الخفي يطورون بالفعل ممارسات مستدامة ويساهمون في التنمية المجتمعية³⁰⁶. هذا يمكن أن يكون ميزة تنافسية في السوق المستقبلي³⁰⁷.

الفرصة الخامسة هي تطوير نماذج أعمال جديدة تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والتأثير الاجتماعي³⁰⁸. الاتجاه المتزايد نحو "الاقتصاد الاجتماعي" يفتح فرصاً جديدة للمهندسين الذين يجمعون بين تحقيق الأرباح وخدمة المجتمع³⁰⁹.

6. الخاتمة والتوصيات

1.6 ملخص النتائج الرئيسية

تقدم هذه الدراسة فهماً شاملاً ومتعمقاً لدور مهندسي الاقتصاد الخفي كفاعلين رئيسيين في تشكيل وتوجيه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية. النتائج الرئيسية تكشف عن صورة معقدة ومتنوعة لهؤلاء المهندسين تتحدى العديد من الصور النمطية السائدة حول الاقتصاد غير الرسمي³¹⁰.

أولاً، تظهر النتائج أن مهندسي الاقتصاد الخفي هم مجموعة متنوعة ومؤهلة، حيث أن 42.3% منهم لديهم تعليم جامعي أو عالي، و67.3% انتقلوا من القطاع الرسمي إلى غير الرسمي لأسباب استراتيجية³¹¹. هذا يشير إلى أن الاقتصاد غير الرسمي ليس مجرد ملجأ للعاطلين أو غير المؤهلين، بل خيار مدروس للعديد من الأفراد المؤهلين³¹².

ثانياً، تكشف النتائج عن مستوى عالٍ من الابتكار والتطور في الآليات والاستراتيجيات التي يطورها هؤلاء المهندسون³¹³. 82.1% منهم طوروا آليات تمويل مبتكرة، و76.9% طوروا استراتيجيات تسويق متقدمة، و71.8% طوروا أنظمة إدارة مخاطر معقدة³¹⁴. هذه الابتكارات غالباً ما تتجاوز الحلول المتاحة في القطاع الرسمي في المرونة والملاءمة للسياق المحلي³¹⁵.

ثالثاً، تظهر النتائج تأثيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة لمهندسي الاقتصاد الخفي³¹⁶. المشاركون في الدراسة يؤثرون على أنشطة 1.2 مليون شخص مباشرة، ويديرون تدفقات مالية تقدر بـ 3.8 مليار دولار سنوياً، ويوفرون فرص عمل مباشرة لـ 340,000 شخص³¹⁷. هذه الأرقام تؤكد على الدور المهم لهؤلاء المهندسين في الاقتصاد والمجتمع³¹⁸.

رابعاً، تكشف النتائج عن علاقة معقدة ومتعددة الأوجه بين مهندسي الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي³¹⁹. 78.8% من المشاركين لديهم علاقات تجارية منتظمة مع الشركات الرسمية، مما يشير إلى وجود "تكامل خفي" بين القطاعين³²⁰. هذا يتحدى النظرة التقليدية التي تعتبر القطاعين منفصلين أو متنافسين³²¹.

خامساً، تظهر النتائج أن مهندسي الاقتصاد الخفي يواجهون تحديات متنوعة أهمها عدم الاستقرار التنظيمي (84.6%)، وصعوبة الوصول للتمويل (76.9%)، والمنافسة من القطاع الرسمي (68.6%)³²². ومع ذلك، فإنهم يطورون استراتيجيات مبتكرة للتعامل مع هذه التحديات³²³.

2.6 المساهمة العلمية للدراسة

تساهم هذه الدراسة في الأدبيات العلمية من خلال عدة جوانب مهمة. أولاً، تقدم إطاراً نظرياً جديداً لفهم الاقتصاد غير الرسمي من خلال التركيز على الفاعلين القياديين الذين ينظمونه³²⁴. مفهوم "مهندس الاقتصاد الخفي" يوفر أداة تحليلية جديدة لفهم كيفية تنظيم الأنشطة الاقتصادية المعقدة خارج الإطار الرسمي³²⁵.

ثانياً، تطور الدراسة منهجية بحثية مبتكرة تجمع بين التقنيات الكمية والنوعية لدراسة ظاهرة معقدة وحساسة³²⁶. هذه المنهجية يمكن أن تُستخدم في دراسات مستقبلية حول الاقتصاد غير الرسمي وظواهر اجتماعية أخرى مشابهة³²⁷.

ثالثاً، تقدم الدراسة أدلة تجريبية واسعة النطاق حول دور القيادة في الاقتصاد غير الرسمي³²⁸. البيانات المجمعة من 156 مهندساً عبر 12 دولة تقدم أساساً قوياً لفهم هذه الظاهرة وتطوير نظريات جديدة³²⁹.

رابعاً، تساهم الدراسة في تطوير فهم جديد للعلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي³³⁰. مفهوم "التكامل الخفي" الذي تكشف عنه النتائج يقدم منظوراً جديداً لفهم هذه العلاقة³³¹.

خامساً، تقدم الدراسة رؤى جديدة حول إمكانيات الابتكار والتطوير في الاقتصاد غير الرسمي³³². الآليات المبتكرة التي يطورها مهندسو الاقتصاد الخفي تظهر أن هذا القطاع يمكن أن يكون مصدراً للابتكار وليس فقط مستقبلاً للتكنولوجيا المطورة في القطاع الرسمي³³³.

3.6 التوصيات للسياسات العامة

بناءً على نتائج الدراسة، يمكن تقديم عدة توصيات مهمة لصناع السياسة. التوصية الأولى هي تطوير سياسات تعترف بالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي وتسعى للتعاون معه بدلاً من محاولة إقصائه³³⁴. هذا يتطلب تطوير أطر قانونية وتنظيمية مرنة تسمح بأشكال مختلفة من التنظيم الاقتصادي³³⁵.

التوصية الثانية هي الاستثمار في تطوير قدرات مهندسي الاقتصاد الخفي من خلال برامج التدريب والدعم التقني³³⁶. هذا يشمل التدريب على التكنولوجيا الحديثة، وتطوير المهارات الإدارية، وتسهيل الوصول للتمويل والأسواق الجديدة³³⁷.

التوصية الثالثة هي تطوير آليات للتعليم من الابتكارات المطورة في الاقتصاد غير الرسمي ودمجها في البرامج الحكومية³³⁸. الآليات المالية المبتكرة وأنظمة حل النزاعات التقليدية يمكن أن تحسن من فعالية السياسات العامة³³⁹.

التوصية الرابعة هي تشجيع الشراكات بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي من خلال تطوير برامج ومبادرات تسهل التعاون³⁴⁰. هذا يمكن أن يحقق فوائد متبادلة ويساهم في تطوير الاقتصاد ككل³⁴¹.

التوصية الخامسة هي تطوير أنظمة مراقبة وتقييم تأخذ في الاعتبار التأثيرات الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي³⁴². هذا يتطلب تطوير مؤشرات جديدة لقياس الأداء الاقتصادي والاجتماعي تتجاوز المؤشرات التقليدية³⁴³.

4.6 التوصيات للبحوث المستقبلية

تفتح نتائج هذه الدراسة آفاقاً واسعة للبحوث المستقبلية. التوصية الأولى هي إجراء دراسات طويلة لفهم كيفية تطور دور مهندسي الاقتصاد الخفي عبر الزمن³⁴⁴. هذا يمكن أن يوفر فهماً أفضل لديناميكيات التطورية في هذا القطاع³⁴⁵.

التوصية الثانية هي إجراء دراسات مقارنة أكثر تفصيلاً بين مناطق جغرافية وثقافية مختلفة³⁴⁶. هذا يمكن أن يساعد في تحديد العوامل التي تؤثر على نجاح مهندسي الاقتصاد الخفي في سياقات مختلفة³⁴⁷.

التوصية الثالثة هي إجراء دراسات متخصصة حول تأثير التكنولوجيا الرقمية على أنشطة مهندسي الاقتصاد الخفي³⁴⁸. هذا موضوع مهم ومتطور يحتاج لمزيد من البحث والفهم³⁴⁹.

التوصية الرابعة هي تطوير دراسات تجريبية لاختبار فعالية الآليات المبتكرة المطورة في الاقتصاد غير الرسمي³⁵⁰. هذا يمكن أن يساعد في تحديد أي من هذه الآليات يمكن تطبيقها في سياقات أخرى³⁵¹.

التوصية الخامسة هي إجراء دراسات متعددة التخصصات تجمع بين الاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا لفهم أفضل للأبعاد المختلفة لهذه الظاهرة³⁵². هذا النهج المتكامل يمكن أن يوفر فهماً أكثر شمولية وعمقاً³⁵³.

5.6 الخلاصة النهائية

تكشف هذه الدراسة عن عالم معقد ومتطور من الابتكار والتنظيم في الاقتصاد غير الرسمي، يقوده مهندسون ماهرون يطورون حلولاً مبتكرة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية³⁵⁴. هؤلاء المهندسون ليسوا مجرد مشاركين في الاقتصاد غير الرسمي، بل هم المعماريون الحقيقيون لنظام اقتصادي معقد ومؤثر³⁵⁵.

النتائج تتحدى العديد من الصور النمطية حول الاقتصاد غير الرسمي وتظهر أنه قطاع متطور ومبتكر يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية³⁵⁶. التأثيرات الإيجابية الكبيرة لمهندسي الاقتصاد الخفي في خلق فرص العمل وتوفير الخدمات وتقوية التماسك الاجتماعي تشير إلى أن هذا القطاع يستحق مزيداً من الاهتمام والدعم³⁵⁷.

العلاقة المعقدة والتكاملية بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي تشير إلى ضرورة تطوير نهج جديد للسياسة الاقتصادية يعترف بهذا التكامل ويسعى لتعزيزه³⁵⁸. بدلاً من النظر للقطاعين كمتنافسين، يمكن النظر إليهما كمكملين يمكن أن يحققا معاً نتائج أفضل من كل منهما منفرداً³⁵⁹.

التحديات التي يواجهها مهندسو الاقتصاد الخفي، خاصة في مجال التكنولوجيا والتنظيم، تتطلب استجابة مدروسة من صناع السياسة والمجتمع الدولي³⁶⁰. الاستثمار في تطوير قدرات هؤلاء المهندسين ودعم ابتكاراتهم يمكن أن يحقق عوائد كبيرة للاقتصاد والمجتمع³⁶¹.

في النهاية، تؤكد هذه الدراسة على أن مهندسي الاقتصاد الخفي هم مورد قيم ومهم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية³⁶². فهمهم ودعمهم والتعلم منهم يمكن أن يساهم في بناء اقتصادات أكثر شمولية ومرونة واستدامة³⁶³. هذا يتطلب تغييراً في النظرة التقليدية للاقتصاد غير الرسمي من مشكلة يجب حلها إلى مورد يجب تطويره والاستفادة منه³⁶⁴.

المراجع

1. Acs, Z. J., Boardman, M. C., & McNeely, C. L. (2013). The social value of productive entrepreneurship. *Small Business Economics*, 40(3), 785-796.
2. Adger, W. N. (2003). Social capital, collective action, and adaptation to climate change. *Economic Geography*, 79(4), 387-404.
3. Agarwal, R., & Hoetker, G. (2007). A Faustian bargain? The growth of management and its relationship with related disciplines. *Academy of Management Journal*, 50(6), 1304-1322.
4. Aldrich, H. E., & Martinez, M. A. (2001). Many are called, but few are chosen: An evolutionary perspective for the study of entrepreneurship. *Entrepreneurship Theory and Practice*, 25(4), 41-56.
5. Amin, A. (2009). *The social economy: International perspectives on economic solidarity*. Zed Books.
6. Anheier, H. K., & Salamon, L. M. (2006). The nonprofit sector in comparative perspective. *The nonprofit sector: A research handbook*, 2, 89-114.
7. Austin, J., Stevenson, H., & Wei-Skillern, J. (2006). Social and commercial entrepreneurship: same, different, or both? *Entrepreneurship Theory and Practice*, 30(1), 1-22.
8. Baker, T., & Nelson, R. E. (2005). Creating something from nothing: Resource construction through entrepreneurial bricolage. *Administrative Science Quarterly*, 50(3), 329-366.
9. Barley, S. R., & Tolbert, P. S. (1997). Institutionalization and structuration: Studying the links between action and institution. *Organization Studies*, 18(1), 93-117.
10. Battilana, J., Leca, B., & Boxenbaum, E. (2009). How actors change institutions: towards a theory of institutional entrepreneurship. *Academy of Management Annals*, 3(1), 65-107.
11. Bayart, J. F., Ellis, S., & Hibou, B. (1999). *The criminalization of the state in Africa*. Indiana University Press.
12. Becker, G. S. (1964). *Human capital: A theoretical and empirical analysis, with special reference to education*. University of Chicago Press.
13. Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. *Handbook of Theory and Research for the*

- Sociology of Education, 241-258.
14. Breman, J. (2013). *At work in the informal economy of India: a perspective from the bottom up*. Oxford University Press.
 15. Burt, R. S. (2005). *Brokerage and closure: An introduction to social capital*. Oxford University Press.
 16. Castells, M., & Portes, A. (1989). World underneath: The origins, dynamics, and effects of the informal economy. *The informal economy: Studies in advanced and less developed countries*, 11-37.
 17. Chen, M. A. (2012). *The informal economy: Definitions, theories and policies*. WIEGO Working Paper.
 18. Coleman, J. S. (1988). Social capital in the creation of human capital. *American Journal of Sociology*, 94, S95-S120.
 19. Cross, J. C. (1998). *Informal politics: Street vendors and the state in Mexico City*. Stanford University Press.
 20. De Soto, H. (2000). *The mystery of capital: Why capitalism triumphs in the West and fails everywhere else*. Basic Books.
 21. DiMaggio, P. J., & Powell, W. W. (1983). The iron cage revisited: Institutional isomorphism and collective rationality in organizational fields. *American Sociological Review*, 48(2), 147-160.
 22. Djankov, S., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., & Shleifer, A. (2002). The regulation of entry. *The Quarterly Journal of Economics*, 117(1), 1-37.
 23. Fernández-Kelly, P. (2006). Introduction. *The informal economy: Studies in advanced and less developed countries*, 3-8.
 24. Geertz, C. (1978). The bazaar economy: Information and search in peasant marketing. *The American Economic Review*, 68(2), 28-32.
 25. Granovetter, M. (1985). Economic action and social structure: The problem of embeddedness. *American Journal of Sociology*, 91(3), 481-510.
 26. Hall, P. A., & Soskice, D. (2001). *Varieties of capitalism: The institutional foundations of comparative advantage*. Oxford University Press.
 27. Hart, K. (1973). Informal income opportunities and urban employment in Ghana. *The Journal of Modern African Studies*, 11(1), 61-89.
 28. Hart, K. (2006). Bureaucratic form and the informal economy. *Linking the formal and informal economy: Concepts and policies*, 21-35.
 29. Helmke, G., & Levitsky, S. (2004). Informal institutions and comparative politics: A research agenda. *Perspectives on Politics*, 2(4), 725-740.
 30. Hirschman, A. O. (1970). *Exit, voice, and loyalty: Responses to decline in firms, organizations, and states*. Harvard University Press.
 31. Kanbur, R. (2017). Informality: causes, consequences and policy responses. *Review of Development Economics*, 21(4), 939-961.
 32. La Porta, R., & Shleifer, A. (2014). Informality and development. *Journal of Economic Perspectives*, 28(3), 109-126.
 33. Lomnitz, L. A. (1977). *Networks and marginality: Life in a Mexican shantytown*. Academic Press.
 34. MacGaffey, J. (1991). *The real economy of Zaire: The contribution of smuggling and other*

- unofficial activities to national wealth. University of Pennsylvania Press.
35. Maloney, W. F. (2004). Informality revisited. *World Development*, 32(7), 1159-1178.
 36. North, D. C. (1990). *Institutions, institutional change and economic performance*. Cambridge University Press.
 37. Ong, A. (1999). *Flexible citizenship: The cultural logics of transnationality*. Duke University Press.
 38. Ortiz, S. (1983). What is decision analysis about? The problems of formal representations. *Economic anthropology: Topics and theories*, 249-268.
 39. Peattie, L. (1987). An idea in good currency and how it grew: The informal sector. *World Development*, 15(7), 851-860.
 40. Portes, A. (1998). Social capital: Its origins and applications in modern sociology. *Annual Review of Sociology*, 24(1), 1-24.
 41. Portes, A., & Castells, M. (1989). World underneath: The origins, dynamics, and effects of the informal economy. *The informal economy: Studies in advanced and less developed countries*, 11-37.
 42. Portes, A., & Landolt, P. (2000). Social capital: promise and pitfalls of its role in development. *Journal of Latin American Studies*, 32(2), 529-547.
 43. Powell, W. W. (1990). Neither market nor hierarchy: Network forms of organization. *Research in Organizational Behavior*, 12, 295-336.
 44. Putnam, R. D. (2000). *Bowling alone: The collapse and revival of American community*. Simon & Schuster.
 45. Rakowski, C. A. (1994). Convergence and divergence in the informal sector debate: A focus on Latin America, 1984-92. *World Development*, 22(4), 501-516.
 46. Sassen, S. (1994). *Cities in a world economy*. Pine Forge Press.
 47. Schneider, F., & Enste, D. H. (2013). *The shadow economy: An international survey*. Cambridge University Press.
 48. Scott, J. C. (1998). *Seeing like a state: How certain schemes to improve the human condition have failed*. Yale University Press.
 49. Scott, J. C. (1976). *The moral economy of the peasant: Rebellion and subsistence in Southeast Asia*. Yale University Press.
 50. Thompson, E. P. (1971). The moral economy of the English crowd in the eighteenth century. *Past & Present*, 50, 76-136.
 51. Uzzi, B. (1997). Social structure and competition in interfirm networks: The paradox of embeddedness. *Administrative Science Quarterly*, 42(1), 35-67.
 52. Williamson, O. E. (1985). *The economic institutions of capitalism*. Free Press.
 53. World Bank. (2019). *The changing nature of work*. World Development Report 2019.
 54. Ybarra, J. A. (1989). Informalization in the Valencian economy: A model for underdevelopment. *The informal economy: Studies in advanced and less developed countries*, 216-227.
 55. Young, D. R. (2001). Organizational identity in nonprofit organizations: Strategic and structural implications. *Nonprofit Management and Leadership*, 12(2), 139-157.